عودة الروح إلى مجلس التعاون تفتح الباب لإيران

جورج سمعان

ليس في الأفق ما يشير إلى أن إدارة الرئيس باراك أوباما تتجه نحو خيارات تختلف جذريا عما بات مألوفا في مقارباتها لعدد من الملفات. فلا تفاقم الأزمة السورية بعد فشل مؤتمر «جنيف 2» دفعها إلى سياسة جديدة مختلفة، على رغم ما «بشر» به سيل التصريحات التي أدلى بها وزير الخارجية جون كيري وغيره من المسؤولين. ولا التدخل الروسي في أوكرانيا وسيف الحرب الأهلية والتفكك اللذان يهددانها، دفعتها إلى تحرك جدي قاعل للحد من «غطرسة» الكرملين، باستثناء التلويح بمزيد من العقوبات الاقتصادية. ولا القمة التي عقدها الرئيس أوباما مع الملك عبد الله بن عبد العزيز بددت الشكوك الخليجية في مسار الحوار بين أمريكا وإيران وآفاقه ومآلاته وآثاره على الخليج والمنطقة العربية عموماً.

ليس سرا أن الإدارة أعلنت مطلع العام 2012 استراتيجية جديدة قضت أساسا بالتركيز على منطقة المحيط الهادئ». الصين ليست قطبا اقتصاديا صاعدا بل تكاد تتحول قطبا عسكريا وحيدا في المنطقة. لذلك لم تتأخر أمريكا في التحرك نحو الشرق البعيد لمحاولة كسر هذه القطبية. وعززت وجودها العسكري شمال استراليا في قواعد تسهل لها الانتشار في الإقليم. وقدمت ولا تزال تقدم دعمها لتايوان. وتعمل في المجال التجاري على ما يجمع بلدان منطقة المحيط لوقف اندفاعة بكين. لم يكن الهدف الوصول إلى مواجهة معها بقدر ما كان نشر قوس أو هلال يمكنها من احتواء طموحاتها. ولم تغفل هذه الإستراتيجية جملة من الأهداف والتحركات في أقاليم أخرى. وكان على رأسها السعي إلى إعادة ترميم علاقات الولايات المتحدة بالعالم الإسلامي. من هنا كانت أولى إطلالات الرئيس أوباما ورسائله إلى هذا العالم من القاهرة وأنقرة، ورسائله إلى الشعب الإيراني. ثم قرار الخروج من العراق ومن أفغانستان بعد ذلك. وحماسته لحل الدولتين وتسوية القضية الفلسطينية. ولم يغفل وجوب العودة إلى إشراك روسيا والصين وأوروبا ودول إقليمية كبيرة في إدارة شؤون العالم ومعالجة أزماته. بدا واضحا أن الهدف هو التخلص من التركة الثقيلة التي خلفتها إدارة الرئيس جورج بوش الإبن.

نهج الرئيس أوباما سياسة براغماتية بديلاً من عقائدية المحافظين الجدد التي طبعت سياسة سلفه بوش الإبن وما خلفت من آثار. قارب مهمة الحفاظ على المصالح الاستراتيجية الأمريكية بسياسات تهدئة. وكان الهدف من إشراك الآخرين، شركاء وخصوما مهما بلغت درجة خصومتهم، الانصراف لمعالجة الآثار الاقتصادية والعسكرية والأمنية التي خلفتها «الحروب الاستباقية». لكن الحسابات لم تطابق الأهداف. ما سرى من تفاهم وتنسيق بين واشنطن وموسكو أيام ولاية الرئيس ديميتري ميدفيديف بددته عودة فلاديمير بوتين إلى الكرملين. وسرعان ما رفع هذا راية التحدي في وجه واشنطن، سواء في سورية أو أوكرانيا. بالطبع لا يمكن روسيا اليوم أن تبعث إرث الاتحاد السوفياتي. فأين موسكو اليوم من أيام كانت أساطيلها تجوب العالم؟ وأين هي اليوم من ذاك الانتشار الذي كان. من الهند إلى اليمن الجنوبي وإثيوبيا وليبيا وبقاع واسعة من أفريقيا وأميركا اللاتينية وآسيا... حتى الإقدام على غزو أفغانستان؟ بالطبع لا تبعث أزمة أوكرانية المخاوف التي أقضت مضاجع الأوروبيين زمن الحرب الباردة. يكفيهم النساع اتحادهم ومظلة «الناتو» التي تبلغ الموازنة العسكرية لدوله أكثر من عشرة أضعاف مثيلتها الروسية. لكنها بالتأكيد تشيع جواً من عدم الاستقرار في دول الاتحاد الأوروبي الذي يعاني بعض أعضائه ما يكفيه من أزمات اقتصادية تكاد تهدد مسيرته.

اختار الرئيس أوباما أن ينتقل إلى الصفوف الخلفية، تاركا الصدارة للشركاء والأمم المتحدة. هذا ما فعل في ليبيا مخليا إدارة الأزمة لأوروبا. وهكذا فعل في اليمن التي تولى أمرها مجلس التعاون الخليجي. فيما تولت طائرات أمريكية بلا طيار أمر جموع «القاعدة». وولّق بدور روسيا وحشد من «الأصدقاء» لتسوية الأزمة السورية. وأصر على مقاربة ديبلوماسية يعززها حصار اقتصادي مدّن للتسوية البرنامج النووي الإيراني. ولم ينخرط مباشرة في الحراك الذي يسود العالم العربي. ظل يراقب. في كل هذه الأزمات. وبينها ما تواجه أوكرانيا. لم يتصرف بما يوحي بأن التدخل المباشر لا بد منه للحفاظ على المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة. لذلك من العبث التردد أن الرئيس الأمريكي لو تدخل عسكريا في سورية إثر استخدام النظام أسلحة كيماوية في غوطتي دمشق لكان سيد الكرملين تردد كثيرا قبل الإقدام على ما أقدم عليه في القرم. والواقع أن تعثر سياساته لم يثن بأنه مستعد لانخراط ميداني قاعل أو عسكري حاسم في أي ساحة. من إخفاقات الوزير كيري في تل أبيب إلى التعامي عما يجري في سورية خصوصا والمنطقة العربية عموما.

الهدف الأول لإدارة أوباما هو التوصل إلى صيغة تؤمن الاستقرار في الإقليم، والحفاظ على المصالح الأمريكية، خصوصا في منطقة الخليج. وتوفر انسحابا آمنا من أفغانستان يطوي نهائيا صفحة «مبدأ كارتر». صفحة «قوة الانتشار السريع» التي وجدت تطبيقها على الأرض في حروب بوش الإبن. لذلك لن تتراجع واشنطن عن السعي إلى الحد الأدنى من التطبيع مع طهران للتلعب هذه بعض الدور الذي كانت تؤديه أيام الشاه في حراسة الاستقرار في الخليج. وكان على الذين يتوقعون خلاف ذلك أن يعتبروا مما حدث في العراق عندما التقى الطرفان على دعم وصول نوري المالكي إلى رئاسة الحكومة قبل أربع سنوات. كان التبرير الأمريكي أن لا قدرة لخصوم الجمهورية على إدارة الأوضاع في بغداد... على رغم كل ما شاب الولاية الأولى لزعيم «دولة القانون» وواصفه في ولايته الثانية. والعقبة التي تعترض سياسة واشنطن اليوم هي صعوبة طمأنة حلفائها في دول مجلس التعاون وتبديد مخاوف الجمهورية الإسلامية. لا تريد العودة إلى العقود الثلاثة الماضية التي ملأت فيها مياه الخليج بعراضات القوة والتهديدات. تريد العودة إلى ما سادا السبعينات، يوم توكأت على السعودية وعلى إيران أكثر في ضبط الاستقرار والحفاظ على مصالحها في منابع الطاقة وممراتها.

لكن هذه العودة شبه مستحيلة في ظل تبدل الظروف والأوضاع وموازين القوى في كل المنطقة... إلا إذا كان المطلوب ترك أهل الإقليم ينغمسون في صراعاتهم التي قد لا تحط رحالها إلا بعد تبديل الحدود وتفكيك الدول. وتكفي نظرة سريعة إلى خريطة الشرق لتبرز الحدود الجديدة بين الطوائف والمذاهب والاثنيات التي ترسخ «دويلاتها». ولن يعدم المولعون بنظرية «المؤامرة» الشواهد. يمكن استحضارها من الماضي القريب: ألم يدفع الغرب العراق وإيران إلى حرب ضروس انتهت بتدمير مقدرات البلدين اللذين شكلا تهديدا لمصادر الطاقة في الثمانينات؟ ألا يكتفي الغرب بمراقبة المواجهة المفتوحة التي تستنزف «القاعدة» وفروعها مثلما تستنزف الجمهورية الإسلامية وحلفائها وأذرعها، من اليمن إلى سورية والعراق؟ هذا من دون الإشارة إلى ما تعيشه تونس وليبيا وحتى مصر ولبنان...

لكن هذه الشواهد لا يمكن أن تغيّب حقيقة أن الولايات المتحدة وجدت نفسها في نهاية المطاف أمام استحقاق جرها إلى انخراط مباشر في حربين داميتين ومكلفتين في الخليج كان بين تداعياتهما «انبعاث القاعدة» لمقاتلة الوجود الأمريكي في المنطقة وما جرته من غزو لأفغانستان، وحرب على الإرهاب لم تلق أوزارها بعد. بل تزداد تشعبا واتساعا، من جنوب اليمن إلى الصومال وسيناء والشمال الأفريقي. ولا شيء يضمن لإدارة أوباما أن يوفر لها الانسحاب من المنطقة أو تركها فريسة الصراعات الأهلية، استقرارا أو حفظا لمصالحها ومصالح شركائها الأوروبيين والخليجيين. إذا كانت الأوضاع ومآل الأحداث واضحة في الشرق الأقصى والمحيط الهادئ»... وأوكرانيا فإنها أكثر غموضا وتعقيدا في «الشرق الأوسط الكبير». فهل يواصل أوباما سياسته التي تريد أن تطمئن أهل الخليج بإعطاء إيران المزيد بعد إخلاء العراق لها، وتصر على نشر «الدرع الصاروخية» قريبا من المنطقة فضلا عن صواريخها وقواعدها في الخليج. لمواجهة الخطر الإيراني؟ تعطي بيد ما تريد أن تحافظ عليه باليد الأخرى! ألا يشكل السكوت على تدهور أحوال المنطقة تهديدا مباشرا لمصالح أوروبا الجارة القريبة، وعلى مصالح أمريكا ومكانتها الدولية؟

أمام هذه المعطيات، وفي ظل سياسة أمريكية يشوبها الغموض والتردد والتناقض والانكفاء، كان لا بد من إعادة تصحيح العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي. من مصلحة دوله كلها ألا يتفكك هذا التكتل بعد ثلاثة عقود من العمل على بناء وحدة إقليمية أثبتت التجارب التي مر بها العالم العربي أنها كانت ولا تزال ضرورية للحفاظ على المصالح المشتركة لشعوبها قبل أي شيء آخر. منذ قيام المجلس لم تقم رؤية سياسية واحدة لكل دوله. منذ اندلاع حرب الخليج الأولى، إلى تداعيات «الربيع العربي» وما حملت وتحمل من تحديات وأخطار على هذه المتلوّمة، مروراً بالصراع أو الحرب الباردة بين بعض دول المجلس وإيران. كان لا بد من إعادة رص الصفوف وإن لم يتوافق المختلفون على مقاربة سياسية واحدة مما يدور في المنطقة. كان لا بد من العودة إلى التمسك بالمجلس، في زمن لا مكان فيه لغير التكتلات الإقليمية، وفي فضاء عربي مضطرب تستعد كيانات كثيرة فيه لإعادة النظر في حدود دولها الوطنية التي رسمها الغرب بين الحربين العالميتين. هل تكون الخطوة التالية تحويل الخلافات على إيران داخل المجلس مدخلاً لحوار جماعي معها بعيدا عن حسابات واشنطن وشريكاتها؟ ألا يشكل التفاهم بين الطرفين مكسبا لهما بدل الانخراط في صراعات تستنزفهما معاً وتسهل تفتيتاً للمنطقة قد لا ينجو منه أحد؟ الحوار الذي بدا مستحيلاً بين واشنطن وطهران صار واقعاً فلماذا يبقى مستحيلاً بين ضفتي الخليج؟ هل تبادر سلطنة عمان؟

عن «الحياة» اللندنية

الأشياء الغائبة عن واشنطن في محادثات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين

مايكل سينغ

أدى الانهيار شبه الوشيك مؤخراً لمساعي السلام بين إسرائيل والفلسطينيين التي ترأسها وزير الخارجية الأمريكي جون كيري إلى إطلاق موجة من الانتقادات المعهودة التي تعقب عادة حدوث مثل هذه الانتكاسات. بيد أن الانغماس في عملية توجيه الاتهامات، أو تمني لو أن كلا الطرفين كان لديهما مواقف مختلفة، أو نقض اليدين والابتعاد «عن المشاركة في الوساطة» لن يؤدي إلى أية نتيجة.

ولم يكن الوزير كيري مخطئاً في سعيه للتوصل إلى سلام بين إسرائيل والفلسطينيين – حيث إن القيام بذلك يصب في مصلحة الولايات المتحدة كما يعد عنصراً هاماً للقيادة الأمريكية في المنطقة. بيد أنه لا ينبغي عليه أن يسعى لإعادة العملية بشكلها السابق. فقد كان هناك عيب تكتيكي يعتري العملية السابقة، حيث تطلبت من كلا الزعيمين تحمل مخاطر سياسية مقابل نتيجة هزيلة، وهي تحديداً توزيع «وثيقة إطار» أمريكية واستمرار محادثات تبدو احتمالاتها قاتمة.

إن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، الذي يواجه جمهوراً مفتوناً بأمل زائف يقوم على الإعلان الأحادي الجانب عن قيام الدولة من خلال تراكم العضويات في وكالات الأمم المتحدة، لم ينخرط مطلقاً بحماس في المحادثات. ومن الناحية الأخرى، انخرط رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بعزم في المحادثات، لكن في ظل احتمال رفض عباس للوثيقة الإطارية ومن ثم جعلها غير ذات أهمية فورية، لم يكن لدى نتنياهو الكثير من المحفزات لتحمل التكلفة السياسية المصاحبة للإفراج عن سجناء فلسطينيين أو عرقلة عطاءات بناء وحدات سكنية.

لقد جادل الوزير كيري أنه من الأفضل أن يحاول الانخراط في عملية سلام ويفشل فيها بدلاً من ألا يحاول على الإطلاق. لكن الفشل لم تكلفته. ووفقاً لاستطلاع للرأي أجراه مؤخراً شبلي التلحمي، لدعم غالبية الإسرائيليين والفلسطينيين حل الدولتين. لكن ما يقرب من نصف الجمهور على كلا الجانبين لا يعتقد بإمكانية تحقيق ذلك، كما أن ربع السكان فقط على كلا الجانبين لديه الثقة في مفاوضيه أو الوسطاء الأمريكيين. إن الفشل على المستويات الكبرى يعمق التشاؤم ويغذي الحماس تجاه تبني بدائل تؤدي إلى نتائج عكسية.

ومن ثم فإن المسألة لا تتعلق بوجود عملية سلام، لكن بالنهج الذي يمكنه إرساء الاستقرار لمحادثات سلام وزيادة الاحتمالات طويلة الأجل للتوصل إلى اتفاق. وهناك أربعة عناصر يجب أن تدمجها إدارة أوباما في المرحلة القادمة.

أولاً، لا يمكن أن يكون هناك بديل للانخراط المباشر بين الطرفين أنفسهما. فعندما عجز كيري عن إجراء حوار مباشر بين إسرائيل والفلسطينيين حول قضايا الوضع النهائي، فإنه استبدل ذلك بمناقشات موازية بين الولايات المتحدة وإسرائيل والولايات المتحدة والفلسطينيين. كما استعاض في محصلة المناقشات بإصدار بيان أمريكي عن التوصل إلى اتفاق ثنائي. وربما بدا ذلك مدفوعا بالمصلحة الديلوماسية، لكنه تعثر لسبب بسيط وهو أن فوائده لم تفوق تكلفته بالنسبة لكلا الطرفين.

ومن الناحية الواقعية، فإن التأكيد على الحوار المباشر يعني خفض مستوى المحادثات والقبول بأن التقدم سوف يتحقق أولاً في القضايا الأقل إثارة للخلاف مثل الاقتصاد والأمن. كما يعني ذلك الاستغناء عن المواعيد النهائية المفرطة في الطموح، والقبول بأن مجرد تسليم عملية سليمة لخليفة الرئيس أوباما في 2017 سيكون إنجازاً يستحق الإشادة.

ثانياً، يجب وضع مزيد من التركيز على النمو والإصلاح الاقتصادي الفلسطيني. فالقيام بذلك سوف يساعد الفلسطينيين في التركيز على ما سيكسبونه من خلال السلام، وليس فقط ما يعتقدون أنهم سوف يخسرونه. كما أنه يطمئن الإسرائيليين إلى أن جارتهم الفلسطينية لن تكون دولة فاشلة. لقد عانى اقتصاد الضفة الغربية من الركود في عام 2013 بعد سنوات عديدة من النمو، كما تدهورت مصادر تمويل السلطة الفلسطينية. ومثلما يتضح جلياً من واقع الانتفاضات العربية الأخيرة، فإن تلك التراجعات والتوقعات المحطمة قد تثبت مزعزعة للاستقرار بشكل كبير.

وفي إدراكه لتلك الحقائق، أطلق الوزير كيري مبادرة اقتصادية جديرة بالثناء لصالح الفلسطينيين في براغ الشهر الماضي. بيد أن تلك المبادرات غير كافية – فمحادثات السلام والاقتصاد مرتبطان ببعضهما البعض بشكل معقد.

إن الانتكاسات في المفاوضات وعدم الاستقرار السياسي تزيد من حالة عدم اليقين التي تنتاب المستثمرين ورواد الأعمال المحتملين وتهدد التعاون الإسرائيلي في تحويل إيرادات التخليص الجمركية والقيود المفروضة على الحركة، وجميعها عوامل جوهرية للنمو الاقتصادي الفلسطيني. بالإضافة إلى ذلك، تشتد فجأة معوقات المانحين عندما تسير المفاوضات بشكل جيد، وتتضاءل الثناء فترات الفتور الدبلوماسي؛ كما تتأثر سلباً بالفساد في السلطة الفلسطينية، الذي تفيد التقارير بارتفاعه رغم توقف بناء المؤسسات السياسية. وقد تراجعت المعونات خلال الفترة من 2008، ذروة «عملية أنابوليس»، وحتى 2011، بمعدل النصف.

ثالثاً، يجب على الولايات المتحدة استكمال ما يسمى «بالأحرف الأولى باللغة الانكليزية» بـ «حركة بي دي إس» التي تدعو للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض عقوبات ضد إسرائيل، بدلاً من محاولة استغلال شيح المقاطعات لتحفيز إسرائيل على المضي قدما. وتزيد احتمالية إقدام إسرائيل على المخاطرة عندما تشعر بالأمان. إن حركة «بي دي إس»، التي تتجاوز أهدافها المعلنة إنجاز اتفاق سلام معقول، تحقق العكس – فهي تقنع إسرائيل بأن الحملة ضد وجودها كدولة يهودية لن تتوقف حتى مع التوصل إلى اتفاق.

وعلاوة على ذلك، فإن إلحاق أضرار بالاقتصاد الإسرائيلي يضر بالفلسطينيين كذلك. فهم يعتمدون على إسرائيل اقتصادياً للعمالة وكسوق للتصدير، وهذا يعني أن الركود الاقتصادي الإسرائيلي له صدى مؤلم في الضفة الغربية وقطاع غزة. بالإضافة إلى ذلك، فإن نجاح دولة فلسطينية مستقبلية سوف يعتمد بصفة جوهرية على التعاون الاقتصادي مع إسرائيل؛ وسوف يتم تقويض ذلك التعاون عن طريق المقاطعات والعقوبات. وسوف يُحسن أنصار الفلسطينيين بالتركيز على تعزيز الاقتصاد الفلسطيني من خلال الإصلاح والشفافية والمساعدات والاستثمار، بدلاً من التركيز على تقويض اقتصاد إسرائيل.

وأخيراً، وكما هو الحال مع العديد من القضايا الأخرى، فإن المساعي الأمريكية للسلام سوف تستفيد من انخراط أكثر قوة مع الدول العربية. فبإمكانها أن تكون مصدراً للمساعدات والغطاء السياسي لعباس، وبمكنها تهميش الرافضين مثل «حماس»، كما يمكنها أن تقدم تكامل إقليمي أفضل لإسرائيل. إن الوزير كيري قد أقنع جامعة الدول العربية بشكل يستحق الثناء بتعديل «مبادرة السلام العربية» لعام 2002 بحيث تدعم تبادل الأراضي، ويجب أن يبنى على ذلك النجاح.

ولم يحن الوقت بعد لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، كما أن تلك المسألة لن تستفيد حالياً من دفعة ديلوماسية أخرى رفيعة المستوى. لكن ذلك لا يعني أنه ينبغي على الولايات المتحدة إهمالها. والتراجع خطوة إلى الوراء إلى ذلك الحد البعيد عن القيادة الإقليمية.

عن «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط» .. والمقال منقول أساسا عن مجلة «فورين بوليسي» الأمريكية

أزمة القرم والفوضى القادمة في إفريقيا

د. حمدي عبد الرحمن

على الرغم من اعتراف الأمم المتحدة بمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، فإن الواقع والممارسة في السياسة الدولية شهدا تعددا في التفسيرات والتأويلات، وهو الأمر الذي جعلهما محلية لأهواء السياسة وتوازنات القوى العالمية.

ويأتي في هذا السياق انضمام إقليم شبه جزيرة القرم الأوكراني للاتحاد الروسي استنادا إلى استفتاء مثير للجدل أجري يوم ١٦ مارس/آذار ٢٠١٤.

وإذا كان التفسير الروسي لمبدأ حق تقرير المصير صحيحا، فهل ينطبق ذلك على كثير من الشعوب والقوميات الراغبة في الانفصال داخل روسيا نفسها؟ وما انعكاسات ذلك على الواقع الأفريقي الذي ظل يؤمن دوما بمبدأ قدسية الحدود الموروثة عن العهد الاستعماري؟ وهل يفتح نموذج شبه جزيرة القرم الباب أمام الحركات الانفصالية في أفريقيا كي تسلك نفس الطريق بما يعنيه ذلك من تفتيت وتفجير الواقع الجيواستراتيجي الأفريقي؟

وإذا كانت أزمة القرم أظهرت وجود خريطة جديدة للقوى في النظام الدولي، فهل يمكن تخيل ظهور «بوتين» أفريقي يتحدى النظام القانوني الحاكم في العلاقات الدولية الأفريقية ما بعد الاستعمار؟ تلك هي أبرز التساؤلات التي نحاول الإجابة عليها في هذا المقال.

تحديات الانفصال بأفريقيا

لا شك أن الدور الذي قامت به روسيا في إدارة الأزمة الأوكرانية وهندسة عملية انفصال القرم وانضمامه إليها، يشابه إلى حد ما –ولو من طرف خفي– ما قامت به الولايات المتحدة في تصميم وتنفيذ مبدأ حق تقرير المصير الذي أفضى إلى انفصال جنوب السودان وإعلان دولته المستقلة في 9 يوليو 2011.

لقد أدى النموذج السوداني وما انطوى عليه من تدخلات دولية غير مسبوقة إلى تزايد المخاوف بين دعاة حركة الوحدة الأفريقية من إمكانية تصاعد حدة النزاعات الانفصالية التي تعاني منها كثير من الدول الأفريقية.

ومن المعلوم أن معظم الدول الأفريقية تعبر عن قسيفساء إثنية وقبلية ولغوية ارتبطت بخبرة التقسيم الاستعماري التعسفي للقارة في نهاية القرن التاسع عشر. وفي أعقاب الاستقلال في أعوام الستينيات من القرن الماضي اتفق الزعماء الأفارقة على الالتزام بهذه الحدود السياسية بما يعني المحافظة على الوضع القائم وبما يجنب أفريقيا مخاطر الصراع والتقسيم.

وعلى الرغم من تغير الخريطة السياسية في كثير من أنحاء العالم منذ عام 1990 حيث ظهرت أكثر من ثلاثين دولة جديدة نتيجة انهيار الاتحاد السوفياتي والصراع في منطقة البلقان، فإن الخريطة السياسية لأفريقيا لم تتغير كثيرا حيث لم تشهد إلا ظهور دولتين فقط هما إرتيريا عام 1993 وجنوب السودان عام 2011.

بيد أن تغير موازين القوى الدولية وتحولات الدولة الأفريقية التي اتجهت نحو الانهيار والفشل، دفعت بكثير من الجماعات المهمشة إلى التفكير في الانفصال وبناء دولتها المستقلة.

وتظهر خريطة الحركات الانفصالية في أفريقيا أنها تمتد من إقليم كازامانس جنوب السنغال إلى جزيرة زنجبار في تنزانيا ومدينة مومباسا في كينيا. ويخشى الاتحاد الأفريقي إمكانية قيام الحركات الانفصالية الأخرى بمحاكاة النموذج السوداني.

ولعل ذلك ما يفسر لنا موقفه الرافض لمسألة الاعتراف بإقليم أرض الصومال شبه المستقل كي لا تكون سابقة لا يحمد عقباها في العلاقات الدولية الأفريقية.

ولعل المفارقة التي تدعو إلى التأمل والاستغراب في آن واحد أن كلا من نموذجي إرتيريا وجنوب السودان قد أفضى إلى إفراز نخبة فاشلة أخرى، وكأنما تم استنساخ نموذج الدولة الأم بكل ما تعانيه من أمراض ومشكلات مرة أخرى.

تحولات التوازن الدولي

لعل التساؤل الذي يطرح نفسه هنا يتعلق بمستقبل النظام الدولي بعد أزمة القرم وتحوله من ضيق القطبية الثنائية إلى سعة ومرونة تعدد الأقطاب، وهل ينعكس ذلك سلبا أو إيجابا على حركة التكامل القومي والإقليمي في أفريقيا؟

أحسب أن عملية التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة نهاية مارس 2014 الخاصة بالموقف الروسي من الأزمة الأوكرانية كانت كاشفة لخريطة القوى الدولية الجديدة.

فالدول التي عارضت قرار الإدانة لروسيا هي في معظمها معادية للولايات المتحدة الأمريكية مثل السودان وزيمبابوي في أفريقيا، كما أن جنوب أفريقيا التي تنتمي إلى مجموعة «البريكس» –التي تضم كذلك روسيا– قد انحازت لموقف باقي دول المجموعة، وهي الهند والصين والبرازيل، وامتنعت عن التصويت.

ويمكن تفسير الموقف الأفريقي المتردد والرافض في مجمله للانحياز لأحد طرفي الأزمة بين روسيا والغرب من خلال استدعاء روح باندونج وعدم الانحياز مرة أخرى، إذ لا يخفى أن روسيا تمثل قوة صاعدة في النظام الدولي وهي في علاقة شراكة إستراتيجية مع جنوب أفريقيا.

ومن ناحية أخرى لا تزال أوروبا الممول الرئيسي لأفريقيا والشريك التجاري الأكبر لها، ولذا لم يكن مستغربا أن يلوذ الاتحاد الأفريقي بالصمت إزاء ما يحدث في أوكرانيا وكأنه لا يرى ولا يسمع.

على أن الذي يعنينا في هذه الحالة هو انعكاسات أزمة القرم على مبدأ تقرير المصير بحيث إنه أضحى أداة لتحقيق مصالح بعض الدول الكبرى في النظام الدولي.

ولعل ذلك ما عبر عنه باقتدار مقال براد سيميسون في مجلة السياسة الدولية بعنوان «حق تقرير المصير في عصر بوتين». إنه يقرر بكل وضوح أن مبدأ حق تقرير المصير أضحى أكثر المبادئ عرضة للتأويل والتفسير حسب المصالح والأهواء في القرن الحادي والعشرين. وعليه لا يمكن فهم الواقع الأفريقي الراهن بمعزل عن تحولات القوى الدولية.

التداعيات والدروس المستفادة

قد يظن البعض عدم وجود علاقة ارتباطية بين ما يحدث في شبه جزيرة القرم والتفاعلات البينية والدولية في القارة الأفريقية، بيد أننا نستطيع أن نؤرخ لهذا الحدث الفارق في السياسة الدولية بحيث بدأ بعض الكتاب يصف لنا طبيعة التوازن الدولي بعد أزمة القرم، وكيف أن روسيا في ظل قياداتها ذات النزعة الوطنية الجارفة قد استطاعت تغيير قواعد لعبة الأمم السائدة منذ نهاية الحرب الباردة.

يمكن تصور ثلاثة تداعيات كبرى لأزمة القرم ودراما انضمامها لروسيا على أفريقيا:

أول هذه التداعيات يتمثل في بث روح جديدة للجماعات والأقليات التي ضاقت ذرعا بممارسات الدولة الأفريقية ما بعد الكولونيالية. إذ قد يبعث انفصال القرم عن أوكرانيا الأمل والرجاء في نفوس كثير من الحركات الانفصالية في أفريقيا التي ترى في القرم نموذجا يحتذى.

أما ثاني هذه التداعيات فيتمثل في ظهور أكثر من «بوتين» أفريقي، بمعنى وجود حكام أقارقة يتبنون نفس موقف الرئيس الروسي بوتين في تفسيره لمبدأ حق تقرير المصير.

ويمكن أن نشير في هذا الصدد إلى نموذج الرئيس الرواندي القوي بول كيجامي الذي يتخذ موقفا مشابها للموقف الروسي فيما يتعلق بالإقليم الشرقي لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وربما يعيد ذلك أيضا مطالبة نيجيريا باستعادة جزيرة باكاسي في خليج غينيا والتي حكمت محكمة العدل الدولية في عام 2002 بأحقية الكاميرون بملكيتها، إذ على الرغم من الإلتزام بقرار التحكيم الدولي وإعادة الجزيرة للكاميرون فقد ظهرت في العام الماضي حركة تقرير مصير باكاسي للمطالبة باستقلال الجزيرة.

ويرتبط ثالث تداعيات أزمة القرم على أفريقيا بقضية عسكرة الحركات الانفصالية في أفريقيا، وهو ما قد يودي إلى مزيد من الفوضى والعبثية في القضاء الجيواستراتيجي الأفريقي.

ويمكن في هذا السياق أن نشير إلى أزمة شمال مالي واتجاه بعض الجماعات الصغيرة إلى حمل السلاح في مواجهة الدولة مثل الحزب الجمهوري في موريتانيا وحزب الرابطة الإسلامية للتعبئة من أجل الدعوة والمعروف شعبيا باسم «بوامشو» في زنجبار.

ولعل الدرس الأكبر الذي ينبغي على أفريقيا تعلمه من أزمة القرم وانضمامها للاتحاد الروسي، يرتبط بحقيقة تغير موازين القوى الدولية، وهو ما يعني إمكانية تغير قواعد لعبة الأمم في أفريقيا.

ويمكن تفهم دلالات ذلك من خلال متابعة أعمال القمة الأفريقية الأوروبية الرابعة التي انعقدت في بروكسل يومي 2 و3 أبريل 2014 والتي حاولت فيها أوروبا استعادة نفوذها القديم من خلال فرض اتفاقات شراكة اقتصادية غير متكافئة مع أفريقيا.

وعلى الرغم من أن أزمة القرم تعيدنا إلى أجواء الحرب الباردة مرة أخرى، فإن الحقيقة التي لا مراء فيها اليوم هي عدم وجود قوة دولية قادرة أو راغبة في إيقاف روسيا ومنعها من ممارسة دور مسيطر ومهيمن في أوكرانيا.

ماذا يعني ذلك بالنسبة لأفريقيا؟ إنه يعني ببساطة شديدة وجود مصادر متعددة للقوة في النظام الدولي.

وعلى المدى البعيد، إذا أرادت قوة كبرى في أفريقيا فرض إرادتها على الآخرين فإنها من الناحية النظرية تستطيع فعل ذلك ولا يوقفها أحد. فهل يعني ذلك إعادة تقسيم أفريقيا مرة أخرى وفقا لقواعد جديدة وبمشاركة قوى دولية وإقليمية غير أوروبية؟

أعتقد أن خبرة التدخل الإقليمي والدولي في الساحل والصحراء وفي منطقة القرن الأفريقي قد تفضي إلى مزيد من التشرذم والتفتيت بما يعني إعادة رسم الخريطة السياسية لأفريقيا.

وتلك هي الفوضى القادمة التي ينبغي على جميع المؤمنين بحركة الوحدة الأفريقية مواجهتها من خلال عملية إعادة بناء الدولة الأفريقية على أسس جديدة تضمن حقوق وحريات جميع مواطنيها دون تمييز أو استثناء.

عن «الجزيرة نت»